التحبير لمعتقدي في مسائل الإيمان والتكفير

تأليف

أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فقد كثرت في هذا الزمان الأخطاء والأوهام في نقل كلام المنتسبين للعلم خصوصًا في باب الإيمان والتكفير، فأردت أن أبيِّنَ اعتقادي في هذه المسائل على سبيل الاختصار وأعرضَ ذلك على علمائنا الكبار لإطلاعهم على ما أعتقده في هذه المسائل الدقيقة، وطمعًا في توجيههم وابداء رأيهم فيما أقرره، وبالله التوفيق.

فأقول مستعينًا بالله:

الذي أعتقده وأدين الله به في باب الإسلام والإيمان والتكفير وغيرها من أبواب الاعتقاد: ما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة، وما عليه جماهير العلماء، وأئمة الدين إلى هذا العصر من أصحاب القرون الثلاثة المفضلة ومن جاء بعدهم من المجددين كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وتلاميذهما، وما عليه الإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه من بعده وما عليه علماؤنا الكبار الراسخون في العلم في هذا العصر.

فأعتقد أن الدين الحق الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه: هو الإسلام الذي بعث الله به نبينا محمداً ﷺ.

ويكون الدخول فيه بالنطق بالشهادتين مع اعتقادهما بالقلب، والإخلاص فيهما لله، والانقياد لهما، وامتثالهما ظاهرًا وباطنًا، واستيفاء شروطهما التي ذكرها الإمام المجدد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كما لا يتحقق أصل الإسلام إلا بتحقيق التوحيد لله بأنواعه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، والمتابعة للنبي ﷺ في الشرع بتصديقه فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألاّ يعبد الله إلا بما شرع، والمحافظة على الصلوات الخمس، واعتقاد وجوب الواجبات، وتحريم المحرمات، وامتثال أركان الإيمان: اعتقاداً، وانقياداً، والتصديق بكل ما جاء في الكتاب والسنة من الأخبار، وعدم الشك في شيء من ذلك، والكفر بالطاغوت وبكل ما عبد من دون الله والبراءة من الشرك وأهله، فمن لم يحقق هذا الأصل فليس بمسلم، بل كافر خارج من ملة الإسلام لعدم وجود أصل الإيمان الذي هو فرقان ما بين أهل الإسلام وأهل الشرك والكفر والنفاق.

ثم تأتي بعد ذلك بقية الواجبات التي شرعها الله تعالى للمسلمين من أداء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام، وهي متممة لأركان الإسلام الخمسة وهذه هي مباني الإسلام العظام الواردة في حديثي ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وجبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثم يمتثل المسلم كل الواجبات في الدين ويتجنب كل ما نهى الله عنه من المحرمات، فإذا حقق ذلك كان محقِّقًا للإسلام وما أوجب الله عليه فيه.

وأما الإيمان؛ فاعتقادي فيه قول السلف، وأنه (اعتقاد وقول وعمل)؛

اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح.

وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن المسلم كلما فعل الطاعات مما يتعلق بالاعتقاد والقول والعمل زاد إيمانه وقوِيَ، وكلما عصى وقصر وغفل نقص إيمانه بحسب تقصيره في شعب الإيمان.

وأعتقد أن للإيمان أصلاً وكمالاً واجبًا وكمالاً مستحبًا.

۞ **أما الأصل**؛ فيتحقق بالدخول في الإسلام، وتحقيق أصله الذي يكون به الرجل مسلمًا -المتقدم شرحه- من النطق بالشهادتين وتحقيق التوحيد، والبراءة من الشرك، والمحافظة على الصلوات الخمس، واعتقاد وجوب الواجبات وتحريم المحرمات، والانقياد للدين ظاهرًا وباطنًا.

۞ **وأما الكمال الواجب**؛ فيتحقق بالإتيان ببقية الواجبات وترك كل المحرمات، فإذا حقق المسلم ذلك كمُل إيمانه، وهو موعودٌ بدخول الجنة ابتداءً مع فضل الله ورحمته.

وإذا قصّر في شيء من ذلك مع بقاء الأصل فهو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته لا يثبت له الإيمان المطلق، ولا ينفى عنه مطلق الإيمان، وهو تحت مشيئة الله؛ إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، فإن عفا الله عنه أدخله الجنة برحمته، وإن عذبه في النار أخرجه منها وأدخله الجنة بما معه من أصل التوحيد وبفضل الله ورحمته.

۞ **وأما الكمال المستحب**: فيكون بالإتيان بالمستحبات وترك المكروهات بعد أداء الواجبات وترك المحرمات، وأصحاب الكمال

المستحب هم أكمل المؤمنين إيمانـًا، وهم السابقون إلى الخيرات.

وأقرِّرُ مذهب أهل السنة بجواز الاستثناء في الإيمان، وأن الرجل إذا سئل أمؤمن أنت؟ قال: مؤمن إن شـاء الله، وهذا احتراز من التزكية لا للشـك في أصل الإيمان كما زعمت المرجئة.

وأعتقد ضـلال المرجئة في إخراجهم العمل من مسـمى الإيمان على مختلف طوائفهم: الجهمية القائلين بأن الإيمان هو المعرفة، والأشـاعرة القائلين بأنه مجرد تصـديق القلب، والكرامية القائلين بأنه هو قول اللسـان فقط، ومرجئة الفقهاء القائلين بأنه تصديق القلب وقول اللسان.

وأنهم قد خالفوا في ذلك النصـوص في إخراجهم العمل من مسـمى الإيمان، وما ترتب على ذلك من بدع كإنكارهم زيادة الإيمان ونقصـه في امتثال الناس له وجعلهم الإيمان شيئـًا واحداً لا يقبل النقص ولا الزيادة وأن الناس متسـاوون فيه، و دعواهم أن المعاصـي لا تضـر الإيمان شـيئـًا وأنه لا يضـر مع الإيمان ذنب وأن الكفر لا يكون إلا في القلب حتى ولو كان بامتهان المصـحف والسـجود للصنم، وزعمهم أنه لا إيمان إلا في القلب ولا كفر إلا فيه، وإنما عمل الجوارح دليل على الكفر وليس بكفر ...إلى غير ذلك من مقالاتهم الباطلة المخالفة لصريح نصوص الكتاب والسنة .

وأعتقـد أن الخلاف بين أهـل السـنـة ومرجئـة الفقهـاء خلافٌ حقيقي ويترتب عليه كثير من المسـائل المخالفة لعقيدة أهل السـنة، ولاشـك أن قول مرجئة الفقهاء في الإيمان بدعة أما تبديعهم أنفسِهم فإن السلف لم يخرجوهم من أهل السـنة؛ لأنهم تأولوا فأخطئوا، وإن كان قولهم في الإيمان ليس من

أقوال أهل السنة، ولذا يسميهم بعض العلماء بـ «مرجئة أهل السنة»، والمشهور هو تسميتهم بـ«مرجئة الفقهاء».

كما أعتقد ضلال الوعيدية؛ وهم: الخوارج الذين يكفرون بالذنوب والمعاصي، ويخرجون عصاة المسلمين من الإسلام بالذنوب، ويقولون بتكفيرهم وتخليدهم في النار يوم القيامة.

وكذا ما ادعته المعتزلة وهم الصنف الثاني من الوعيدية في دعواهم خروج عصاة المسلمين من الإيمان إلى منزلة بين المنزلتين، وقولهم بتخليدهم في النار يوم القيامة وفاقاً للخوارج.

إلى غير ذلك من بدع وضلالات هؤلاء الوعيدية المترتبة على تلك المقالات الباطلة؛ كخروجهم على حكام المسلمين ومفارقة جماعتهم واستباحة دماء المسلمين وأعراضهم بناءً على هذه الشبهة، بل وطعنهم في خيار الأمة وتكفيرهم وتضليلهم وتفسيقهم لهم إلى غير ذلك من ضلالتهم وفتنهم التي ذاقت منها الأمة الويلات قديماً وحديثاً.

وإني أشهد الله، ومن بلغه كلامي هذا أني معتقدٌ لعقيدة أهل السنة في باب الإيمان وغيره مقرراً لكل ما دلت عليه النصوص في ذلك وما أطبق عليه السلف في اعتقادهم في الإيمان في جل اعتقادهم ودقه، وإجماله وتفصيله، وما ذكرته سابقاً من وصف مذهبهم ومالم أذكره للاختصار، بل ما وقفت عليه من كلامهم فإني أقرره وأعتقده، وما لم يبلغني فإني مقررٌ لاتِّباعهم فيه ليقيني بأنهم على الحق والهدى وأسبق للعلم والفضل من كل ممن جاء

بعدهم، وأن مذهبهم في سائر أبواب الاعتقاد وفي باب الإيمان أسلمُ وأصوبُ وأعلمُ وأهدى من غيرهم.

كما أني أبرأ وأتبرأ من كل من خالف قول السلف في باب الإيمان وغيره من مرجئة ووعيدية وغيرهم من الطوائف المبتدعة، وأعتقد ضلالهم في كل ما خالفوا السلف فيه وأرى وجوب الرد عليهم من أهل العلم القادرين على ذلك بالعلم والحجج والبراهين الداحضة لشبههم والكاشفة لحالهم ليكون الناس منهم ومن أقوالهم الباطلة على حذر.

وأما باب التكفير؛ فاعتقادي فيه: أن من التكفير ما هو حق وصواب ومنه ما هو بدعة وضلال.

۞ **فالتكفير بحق**: هو ما دلت عليه النصوص وما أجمع عليه السلف وهو باب توقيفي لا يعرف بالنظر والعقل بل مرجعه للسمع .

وممن دلت النصوص على كفرهم كفرًا بيِّنًا واضحًا لا يَشك فيه مسلمٌ: عامة الكفار والمشركين الذين لم يستجيبوا لدعوة النبي ﷺ من يهود ونصارى وسائر ملل الكفر من مشركين ووثنيين وملاحدة لا دينيين؛ فإنهم كفار بأعيانهم لا يشكُّ في كفرهم مسلمٌ.

وممن دلت النصوص على كفرهم: المنافقون الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، والمرتدون الذين ارتدوا عن الدين بعد الدخول فيه -عياذًا بالله من حالهم-.

وممن دلت النصوص أيضًا على كفرهم: كل من وقع من المسلمين في شيء من الشرك الأكبر، أو ارتكب مكفِّرًا من المكفرات المخرجة من الدين،

وإن لم يعلن ردته عن الإسلام بالكلية، فمن فعل ذلك عن اختيار مع بلوغه الحجة وانتفاء الموانع في حقه؛ فهو كافر قد أحبط شركُه توحيده وكفرُه إيمانه. قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[الزمر: ٦٥].

وأما من وقع في بعض المكفرات عن جهل ولم يتمكن من العلم ولم يتبين له حقيقة ما وقع فيه من شرك وكفر لسبب يعذر به؛ فهذا ينصح ويبين له أنه وقع في الشرك أو الكفر المخرج من الملة، فإن رجع وتاب لم يُكفَّر، وإن أصرَّ بعد البيان والتعليم حُكم بكفره.

والتكفير عند أهل السنة على مرتبتين: مطلق ومعين؛ كما قرر ذلك الأئمة.

فالتكفير المطلق: هو تعليق الكفر على وصف عام، كأن يقال: من قال القرآن مخلوق فهو كافر.

وأما تكفير المعين: فهو تنزيل الحكم على شخص بعينه.

والتكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع في حق الشخص المعين، كما قرر ذلك المحققون الكبار من أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يُرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، فيطلق القول بتكفير القائل، كما

قال السلف: من قال القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة» [مجموع الفتاوى(٧/ ٦١٩)].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة؛ إذا قال قولًا يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها» [الدرر السنية(٨/ ٢٤٤)].

وقال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذا يعلم أنّ المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً، إمّا لانتفاء شرط التّكفير أو التَّفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه» [القواعد المثلى ص (٩٢)].

وقال فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان–حفظه الله–في جواب سؤال نصه: «ما الفرق بين الوصف بالكفر والحكم على المعين بالكفر والاعتقاد بكفر المعين؟».

فأجاب وفَّقه الله قائلًا: «أما الحكم بالكفر على الأعمال كدعاء غير الله والذبح لغير الله والاستغاثة بغير الله والاستهزاء بالدين ومسبة الدين؛ هذا كفر بالإجماع بلا شك، لكن الشخص الذي يصدر منه هذا يتأمل فيه؛ فإن كان جاهلاً أو كان متأولاً أو مقلداً فيدرأ عنه الكفر حتى يتبين له؛ لأنه قد يكون عنده شبهة أو عنده جهل فلا يتسرع في إطلاق الكفر عليه حتى تقام عليه الحجة، فإذا أقيمت عليه الحجة واستمر على ما هو عليه يحكم عليه

بالكفر لأنه ليس له عذر » [كتاب شرح رسالة الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك ص (٢١٢)].

وما قرره العلماء من التفريق بين الكفر المطلق والمعين، وعدم الاستعجال في تكفير المعين إلا بعد البيان؛ هذا في حق المسلم الذي ثبت له حكم الإسلام ثم صدر منه شيءٌ من المكفرات عن جهل وتأويل، وأما الكافر الأصلي الذي لم يدخل في الدين ولم ينطق بالشهادتين فهذا لا يُتوقَّف في تكفيره، كسائر الكفار اليوم من اليهود والنصارى وسائر الكفرة والوثنيين، وتجرى عليه أحكام الكفار على ما تقدم بيانه.

۞ **وأما التكفير البدعي**؛ فهو ما عليه أهل البدع من الخوارج ومن وافقهم ؛ كتكفير المسلمين بالذنوب والمعاصي ؛ فهذا الذي يبرأ منه أهل السنة ؛ وهو المقصود بقول من يذم التكفير من العلماء، أو يصفه بالبدعة كقول بعضهم: «بدعة التكفير» فالمقصود بذلك؛ هو هذا النوع البدعي لا التكفير الشرعي السابق الذكر، فإنه من التكفير بحق.

هذا ما أعتقده باختصار، وبسط ذلك في كتبي؛ ككتاب: «**التكفير وضوابطه**»،وكتاب: «**الرد السديد على مطاعن حسن المالكي على أئمة الدعوة ومقررات التوحيد**»، وكتاب: «**موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع**»، وغيرها من الكتب والأشرطة الصوتية في شروح العديد من المتون، خاصة شروحي لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية كـ«**الواسطية**»، و«**الحموية**»، و«**التدمرية**»، وكتب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب:

كـ«**كتاب التوحيد**»، و«**كشف الشبهات**»، و«**الأصول الثلاثة**»، و«**كتاب مسائل الجاهلية**»، و«**القواعد الأربع**»، وغير ذلك من الشروح التي تزيد عن خمسين كتابًا من كتب السلف والأئمة من بعدهم، وهي موجودة في موقعي باسم: «الموقع الرسمي لإبراهيم بن عامر الرحيلي».

فهذا ما أردت التنبيه عليه مما أعتقده وأدين الله به في مسائل الإسلام والإيمان والتكفير، ومن نَسَب إلي غير ذلك فقد افترى وظلم، ونسب لي ما لم أقله، وعلى من استشكل شيئًا من كلامي من أهل العلم أن ينبهني لذلك؛ فإني محتاج للنصح والمشورة، وأقول كما قال بعض أهل العلم: «رحم الله من أهدى إلي عيوبي»، فإنه من المعلوم أن الإنسان مهما حرص واجتهد فهو عرضة للنقص والتقصير، بل إني معترفٌ بتقصيري وقصوري في العلم والعمل، ولكن المقصود هو التناصح بين المسلمين فيما فيه النفع والخير، وأن تكون المصارحة والمناصحة هي السائدة بينهم، وأن لا تترك فرصة لمن يريدون السعي للفرقة بين أهل السنة بنقل الكلام بينهم والاصطياد في الماء العكر، وليس من مصلحة في ذلك إلا لأعداء الإسلام المتربصين بالأمة الدوائر لعلمهم أنه لا قوة لهم إلا بتفرق المسلمين، وتمزق وحدتهم.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد.

كتبه: إبراهيم بن عامر الرحيلي

عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية والمدرس بالمسجد النبوي

١٨/ ٢/ ١٤٣٦هـ